

## سياسة أردوغان تهدد وحدة تركيا

■ **حميدي العبدالله**

لم يعد خطر السياسة المعتمدة التي يتبناها رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية على أنموذج تركيا الديمقراطي، وهو الذي كان يركز عليه الغرب في دعياته منذ وصول هذا الحزب إلى الحكم في أول دولة إسلامية يصل فيها إلى الحكم حزب إسلامي عبر الانتخابات، فالسياسة القائمة على التزمّت الديني، وعلى المذهبية، والقومية الشوفينية، بالإضافة إلى الجنوح الواضح إلى التفرّد والديكتاتورية، وقمع المعارضين والدفاع عن الفاسدين وتوفير الحماية لهم، باتت تحمل مجموعة من الأخطار، أبرزها عزلة تركيا العربية والإقليمية والدولية في ضوء تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولا سيما في مصر وسورية والعراق وليبيا وتونس، الأمر الذي وضع حكومات هذه الدول وشعبوها في موقع مناهض لسياسة أردوغان، أو العزلة الدولية في ضوء خروج أردوغان عن معايير الاتحاد الأوروبي التي كانت وراء الدعم الذي حصل عليه ومكثته من الوصول إلى السلطة، وترويض معارضة العلمانيين والجيش، إذ لولا الدعم الغربي لما تمكن حزب العدالة والتنمية الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها طيلة الفترة السابقة.

لكن الخطر الأكبر والذي يهدّد وحدة تركيا يكمن في سياسة التشدّد الديني والمذهبي والقومي، فالتشدّد الديني يبعد العلمانيين الأتراك عن هذا التشدّد، ويذهّبعهم إلى خوض معارك ضده، فمثلما أنّ العلمانية المشدّدة استنفرت الموروث الديني ودفعت شرائح واسعة من المجتمع لدعم كل معارضة تدعو إلى احترام حرية الاعتقاد، فإنّ

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدّد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

إذا أصرّ أردوغان على الاستمرار في هذه السياسة، وإذا لم يحدث تغيير سلمي عبر الانتخابات المقبلة يضع حد هذه السياسة أو يحد من تأثيراتها السلبية، أو إذا لم يقم الجيش بانقلاب عسكري على غرار الانقلاب الذي أطاح بعبدنان مندريس في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي والذي ترأس حكومة إسلامية واعتمد سياسة مماثلة لسياسة رجب طيب أردوغان الذي يعتبر مندريس مثله الأعلى، فإنه من غير المستبعد أن يؤدّي اعتراض كل هذه الفئات على سياسة أردوغان والدفاع عن مصالحها وتطلعاتها إلى حدوث فرضى عارمة وحال من عدم الاستقرار، قد تقود إلى تحلل الدولة التركية وتقسيم تركيا إلى دول وكيانات ذات أسس عرقية ومذهبية، لا سيما أنه في بعض مناطق تركيا ثمة وجود لاهبيز ديمغرافي على أسس عرقية، في ضوء غلبة الكرد في المناطق الشرقية من تركيا.

## لا أحد يغضب عند سيد المقاومة!

يبدو أنّ النوايا السعودية بالتشويش على المبادرة الروسية للحوار المزمع عقده في موسكو من أجل الحل في سورية سياسيا باتت أكيدة، وقد ظهرت من خلال وسائل إعلامها وتحديداً في أسطر صحيفة «الوطن» السعودية، وهي صحيفة معتبرة في المملكة.

تنقل الصحيفة من دون حرج معلومات لا يقدر

الفرق على الاقتناع بها لوهلة الأولى، وهي غير منطقيّة بريها بمواقف الجهة المعنية فيها أو المذكورة بالمقارنة مع سلوكها طوال الأزمة السورية، وفي هذا تأكيد على أنّ ما ذكر ليس سوى رسالة تعطيل وتشويش.

اما ما ذكّر فهو كلام من مصادر الصحفية «الخاصة» عن أنّ بوغدانوف خرج غاضبا من عند أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله لدى زيارته بيروت في جولته الأخيرة، فنقول: «موسكو بدأت بالاتقناع بأنّ أولى مراحل الحل السياسي في سورية تقضي بذهاب النظام الحالي، وإنشاء حكومة انتقالية تؤسس لانتخابات حرة وشفافة»، لافتة إلى أنّ «الموقف الروسي الجديد تبلور مع زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتركيا أو أواخر كانون الأول الماضي»، وتضيف: «أنّ نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، ألمح إلى احتمال البحث عن رئيس جديد للنظام الحاكم الانتقالية خلال لقاءه الأخير مع السيد نصرالله، إلا أنّ الأخير ردّ عليه بشكل قاطع بأنّ الأسد «خط أحمر» ولا مجال للحديث عن تنحيّه، وزاد بالقول: «إنّ الحديث عن هذا الأمر يعني نهاية الحوار»، مما دفع بوغدانوف إلى الخروج غاضبا من اللقاء مردداً أنّ الحديث عن الأزمة السورية ينبغي أن يكون فقط مع رؤساء الدول...»

نتوقف هنا لنقول إنّ بوغدانوف لا يغضب...

أو إنّ أحداً لا يغضب عند سيد المقاومة من دون كثرة شرح... ومن دون تقليل من شأن هذا التعظيم شأن ذلك، وبوغدانوف لا يحتاج لمعرفة من يور حجمه وامتداد نفوذه من لبنان حتى العراق، ثم ان بوغدانوف لم يزر السيد نصرالله من أجل إملاء الشروط عليه، عدا عن أنّ الزائر ليس بوغدانوف بل بوتين، فيوغدانوف ليس سوى المبعوث الرئاسي الروسي بعد السيد نصرالله، وزيارة بوغدانوف كانت لأنّ حزب الله ودوره في المنطقة يضاهي رؤساء الدول التي حاولت «الوطن» نكرها من أجل التقليل من الهالة التي يتمتع بها حزب الله بشخص أمينته العام.

مهنيا، كيف يمكن لصحيفة ان تقتنع برواية لا تمتّ إلى الصبغة وإلى تسلسل الأحداث والسلوك السياسي بسلطة؛ والمعصود سلوك روسيا في الأزمة السورية.

تبدو الصحيفة كأنها تفرّد خارج سرب الأحداث، وكأنها أيضاً تعكس موقف السعودية فقط، والتي يبدو أنها لا تزال حتى الساعة تفرّد في غير سرب أو ربما تريد التشويش من أجل مطلب ما... أو تحاول الإيهاء أن هذا الكلام يقع المعارضة السورية

بالمشاركة في الحوار في موسكو ببصيص أمل... لكن الرواية لا توضع في أيّ حال من الأحوال سوى تحت إبطر التشويش... فلنا منها انه يمكن ضرب أكثر من عصفور بحجر...

أكثر ما يلفت الانتباه أنّ روسيا حسب الرواية تطلب الرضا التركي، كأنّ روسيا ليست تلك الدولة

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

يتفاعلون بمشاعر روسية وهذا أهمّ من أيّ تحالف. رغم العزارة من موقف حماس بقي السوريون والليبيون مع أميركا ولا يغيّر نظرة العرب إلى أميركا ولا نظرة الأميركيين إلى العرب.

تحالف حزب الله والتيار الوطني الحزق خلق وحدة مشاعر فيقرح جمهور كلّ منها بمشاعر يحقّقه الآخر ويحزن لخسارة تصيبه. عندئها يسمع السوريون والإيرانيون بما يجري في أوكرانيا خطيرا. عندما يفرح أشرف ريفي بالغارة «الإسرائيلية» على جرمايا قرب دمشق، ويسقط شهداء لحزب الله على يد «المتصرّة» فهو يعلن شيئا خطيرا.

## البناء

## المطلوب بعد إسقاط مشروع السلطة

■ **رامن مصطفى**

سقط أو اسقط مشروع السلطة. لآسف على سقوطه فهو جاء ليشكل الإدارة الوظيفية في تبديد المزيد من حقوق شعبنا. بعد أن تتساهلت السلطة ورفيقها السياسي في إدخال المشروع الأصلي في بازار التعديلات، أملافي الحصول على رضا اميركي، من شأنه أن يسهل عملية تمريرهم من خلال التصويت عليه من دون عقبات. ولكن ما أفضت إليه المناقشات داخل قاعة مجلس الأمن، ومن ثم التصويت على المشروع بأنه سقط من دون الحاجة الأميركية إلى استخدام حق النقض الفيتو. في خطوة إيهاء أنها بريئة من دفع وتحويله من يلزم من الدول الأعضاء في المجلس على الرضف أو الامتناع عن التصويت. وبذلك أصبح المشروع من المنسيات، إلا بقدرة الأميركي على تعجيله من جديد، ولكن بعد أن يضع وتحريره عن عناوين المشروع الجديد القديم بسماء «ال فلسطيني – العربي»، بالنسقة والنكته الأميركية – «الإسرائيلية». بمعنى أنّ المشروع قد يطرّح من جديد، ولكن بعد إعادة صياغته وبما يتوافق والمعايير الأميركية – «الإسرائيلية»، وبعد انتخابات «الكنيست» وتشكيل الحكومة «الإسرائيلية» الجديدة، أي بعد تسعة أو عشرة أشهر من الآن.

وقبل الخوض في الخطوة الواجب اتخاذها من قبل السلطة بعد الصعقة التي وجهها إليها الراعي الأميركي الحصري للمفاوضات والعملية السياسية بين السلطة و«الإسرائيليين». لا بدّ من القول إنّ السلطة التي تردّت وتلكّات كثيرا في الإقدام على هذه الخطوة، ألم يكن في مقدورها أن تستمرّ في هذا التردّد والتلكؤ حتى بدايات العام 2015؛ حيث ستضخّم دول جديدة إلى عضوية المجلس، في مؤيدة للقضية الفلسطينية. نعم كان في مقدورها فعل ذلك، ولكن الإصرار على تقديمه بهذه الطريقة يترك علامات استفهام على ذلك. وقد يقول قائل: احترقا مع الآخرين من الفصائل كيف نتعامل. إذا تآخرنا تقوم الدنيا ولا تقعد علينا، ووفق ذلك ننهم. وإذا ما توجهنا وسلّمنا المشروع أيضا متهمين بشبهة التوقيت. كالم في الشكل فيه شيء من الصحة، ولكن في المضمون لا شيء من الصحة على الإطلاق. على اعتبار أنّ السلطة وياعتراف الفصائل الشريكة في منطلقة التحرير، تشكو على الدوام التفرّد الذي يمارسه رئيس السلطة، والشواهد كثيرة، خصوصا في القرارات أو التوجهات أو الخطوات ذات الحساسية السياسية، والتي تحتاج إلى قرارات جماعية ومن قبلها نقاشات معمّقة.

تسلك السلطة ورئيسها سياسة التفرّد وضرب رأي الشركاء في مؤسسة اللجنة التنفيذية بعرض الحائط. وما أعلنه عضو اللجنة المركزي للجهة الشعبية الدكتور ذو الفقار عن مشاورات تجربها جبهته لعقد مؤتمر للفصائل في قطاع غزة بهدف مواجهة تفرّد محمود عباس رئيس السلطة بالقرار السياسي الفلسطيني إلا تأكيد على حالة عدم القبول الفلسطيني للتفرّد الذي يمارسه أبو مازن. وقد يسأل آخر: ما الفائدة من التأخير ما دامت النتيجة واضحة سلفا أنّ المندوب الأميركي حينها سيستخدم حق النقض الفيتو. قد يبدو أيضا ذلك صحيحا، ولكن الفارق بين

## التضليل الإعلامي الغربي

■ **زياد حافظ\***

من يقرأ الصحافة الغربية وخاصة الأميركية أو البريطانية أو الفرنسية، أو من يستمع إلى وسائل الإعلام الرئيية في تلك الدول يخرج بانطباع أنّ الغرب قد انتصر بالضربة القاضية على روسيا، وأنّ حكم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أصبحت «أيامه معدودة»، تماما كما كانت التوقعات والتنبؤات بالنسبة إلى الرئيس السوري بشار الأسد، ويستمرّر الإعلام الغربي عبر أقلام مختّبر مرموقة العقلام والفهم في إعطاء المؤشرات بل الدلائل القطعية على انهيار روسيا بسبب تدهور أسعار النفط وبسبب التراجع الكبير للرويل الروسي وبسبب طبعها المعقوبات الاقتصادية المفروضة والحظر وتجميد أصول التفرّزين من الرئيس الروسي لعل وعسى أن يتقلّبوا في المستقبل القريب على الرئيس بوتين. هذا باختصار جوهر ومئن الخطاب السياسي الغربي الذي يتّم ترويجه بشكل منهجي وعلى الإيقاع رغبات البيت الأبيض.

في المقابل لما يمكن تسميته بالاعلام المهيمن أو المركزي في دول الغرب هناك الإعلام البديل في تلك البلاد الذي يعطي صورة مختلفة عن تلك التي يعطيها الإعلام المهيمن. ولكن أهمّ من كل ذلك هو الإعلام الروسي ان تناقض سياسة أربع سنوات من تسليم ودعم الجيش السوري؛ ولماذا لم تتوقف عن تسليم سورية وتوفر على نفسها عاء التمترس في محور واصطاف حادّ ومضن لحماية موقعها في المنطقة.

حسب رواية «الوطن» أقل ما يُقال في سياسة روسيا بعد أربع سنوات أنها هشّة أو ساذجة، وأنها من الممكن ان تقتنع بمجرد «زيارة» تتغيّر وتبدل ويعمّ بوتين على كل طاقمه بلمح البصر التعليمات الجديدة... ليبقى العتب على بوتين فيسأل: «لماذا لم تزد أردوغان من قبل لكانت العقدة»؟

لم توفّق صحيفة «الوطن» السعودية وسعوديتها في الرهان على جسم بوغدانوف اللبببس بعد تصريحات تكتيكية سابقة له، ما لبثت أنّ أجات عليها السياسة الروسية المستمرة في دعم الأسد استراتيجية، للتشويش على المبادرة الروسية في محاولة تذاك من خلال التشويش من داخل البيت الروسي...

لا احد يغضب عند سيد المقاومة!

وفي اللقاء كان بوغدانوف مستمعا أكثر منه متكلما امام السيد نصرالله، مؤكدا أنّ حزب الله بات يشكل أحد الصناع الكبار على مستوى الوضع الإقليمي، وهو ما يضع الحزب في دائرة الاهتمام الكبير على المستوى الدولي.

اعانك الله بوغدانوف...

اطال الله في عمرك محمد حسنين هيكل ...

«توب نيوز»

الحالتيين هو المزيد من الكشف في هذا الراعي الغير نزيه، والمنحاز على الدوام للروى والمواقف «الإسرائيلية»، على حساب الحقوق الفلسطينية، وشرعة الأمم المتحدة. وبالتالي هذا الكلام يقودنا إلى القول: ما دامت السلطة ورئيسها كانوا متفقين من حقيقة الموقف الأميركي المعادي لقضيتنا، وهذا ما أكده رئيس السلطة في احتفالات انطلاقا حركة فتح، وكذلك فعل صائب عريقات ونبيل شعث وبيان خارجية السلطة، الذين فعلوا الإدارة الأميركية بالإنحياز للعداء للقضية والشعب الفلسطيني.

ولكنه «شيك من دون رصيد»، بمعنى: أين سيصرف هذا الكلام فيما لا يزال الرهان قائما على الرعاية الأميركية. وما الفائدة من التوجه لمجلس الأمن وطرح ما سُمّي المشروع «الفلسطيني – العربي»؛ وما الرسالة التي تلقاها الشعب الفلسطيني من وراء سقوط المشروع العنصري، سوى المزيد من الإحباط؛ وأيضا، وأيضا، ما دام السيد أبو مازن رئيس السلطة قد وقع أخيرا على وثيقة روما الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية في خطوة ردّ فعل على رفض الإدارة الأميركية تمرير المشروع «الفلسطيني – العربي» في مجلس الأمن. لماذا لم يوقعه منذ زمن؟ أو أقله منذ أنّ انفرط عقد المفاوضات، عندما رفض نتياهاو الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين أواخر آذار من العام الماضي. يوما أيضا رئيس السلطة وفي خطوة ردّ فعل على ذلك، وقع على عدد من الاتفاقات أو البروتوكولات التي تخوّل السلطة الدخول والمشاركة في عدد من الهيئات والمنظمات الدولية.

أثبتت التجربة الراهنة وما سبقها، والسياق السياسي للسلطة وملبقتها السياسية، عقم الرهانات التي تبناها، وعلى ما يبدو أنها ليست آخر المطاف في مسيرة هذه الرهانات أقله حتى اللحظة، على أمل أن يشكل إسقاط المشروع «الفلسطيني – العربي» بالنتيجة وليس بالضربة القاضية «الفيتو الأميركي»، نقطة التحول في التوقف عن الاستمرار في سلوك طريق الرهانات على الآخرين وتحديدا الإدارة الأميركية التي تجاهر علنا بالآلتها وتبنيها المطلق للسياسات والروى والمواقف «الإسرائيلية». لأنّ البكاء والإستجداء على موائد اللّام من أصحاب النفوذ الدولي لن يجدي نفعا أو مكسبا أو نتيجة. وإذا هناك من إمكانية للتعلم من التجربة المريرة، التي جاءت في مجموعها على حساب حقوقنا وتطلعاتنا وأمانيتنا، فإنّ الخطوات الواجب اتخاذها في البناء على خطوة التوقيع على وثيقة روما الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية وسواها ممّن يؤمن حقوقنا المشروعة، ويُجرّم الاحتمال وقيادة الكيان «الإسرائيلي» وسوقهم إلى المحاكم الدولية كعجريهم حرب، مما استدعى ردا محوما من قبل الإدارة الأميركية، التي اعتبرت التوقيع تصعبا خطيرا من قبل الفلسطينيين، فيما توعد نتياهاو السلطة والفلسطينيين بمزيد من التدابير العقابية.

والخطوات المطلوب السير بها دونما إبطاء أو تردّد، والتي من شأنها أن تعيد للقضية حضورها:

I - قبل كل شيء إسقاط وهم استمرار الرهان على الإدارة

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

لو

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

إذا أصرّ أردوغان على الاستمرار في هذه السياسة، وإذا لم يحدث تغيير سلمي عبر الانتخابات المقبلة يضع حد هذه السياسة أو يحد من تأثيراتها السلبية، أو إذا لم يقم الجيش بانقلاب عسكري على غرار الانقلاب الذي أطاح بعبدنان مندريس في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي والذي ترأس حكومة إسلامية واعتمد سياسة مماثلة لسياسة رجب طيب أردوغان الذي يعتبر مندريس مثله الأعلى، فإنه من غير المستبعد أن يؤدّي اعتراض كل هذه الفئات على سياسة أردوغان والدفاع عن مصالحها وتطلعاتها إلى حدوث فرضى عارمة وحال من عدم الاستقرار، قد تقود إلى تحلل الدولة التركية وتقسيم تركيا إلى دول وكيانات ذات أسس عرقية ومذهبية، لا سيما أنه في بعض مناطق تركيا ثمة وجود لاهبيز ديمغرافي على أسس عرقية، في ضوء غلبة الكرد في المناطق الشرقية من تركيا.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

إذا أصرّ أردوغان على الاستمرار في هذه السياسة، وإذا لم يحدث تغيير سلمي عبر الانتخابات المقبلة يضع حد هذه السياسة أو يحد من تأثيراتها السلبية، أو إذا لم يقم الجيش بانقلاب عسكري على غرار الانقلاب الذي أطاح بعبدنان مندريس في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي والذي ترأس حكومة إسلامية واعتمد سياسة مماثلة لسياسة رجب طيب أردوغان الذي يعتبر مندريس مثله الأعلى، فإنه من غير المستبعد أن يؤدّي اعتراض كل هذه الفئات على سياسة أردوغان والدفاع عن مصالحها وتطلعاتها إلى حدوث فرضى عارمة وحال من عدم الاستقرار، قد تقود إلى تحلل الدولة التركية وتقسيم تركيا إلى دول وكيانات ذات أسس عرقية ومذهبية، لا سيما أنه في بعض مناطق تركيا ثمة وجود لاهبيز ديمغرافي على أسس عرقية، في ضوء غلبة الكرد في المناطق الشرقية من تركيا.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

إذا أصرّ أردوغان على الاستمرار في هذه السياسة، وإذا لم يحدث تغيير سلمي عبر الانتخابات المقبلة يضع حد هذه السياسة أو يحد من تأثيراتها السلبية، أو إذا لم يقم الجيش بانقلاب عسكري على غرار الانقلاب الذي أطاح بعبدنان مندريس في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي والذي ترأس حكومة إسلامية واعتمد سياسة مماثلة لسياسة رجب طيب أردوغان الذي يعتبر مندريس مثله الأعلى، فإنه من غير المستبعد أن يؤدّي اعتراض كل هذه الفئات على سياسة أردوغان والدفاع عن مصالحها وتطلعاتها إلى حدوث فرضى عارمة وحال من عدم الاستقرار، قد تقود إلى تحلل الدولة التركية وتقسيم تركيا إلى دول وكيانات ذات أسس عرقية ومذهبية، لا سيما أنه في بعض مناطق تركيا ثمة وجود لاهبيز ديمغرافي على أسس عرقية، في ضوء غلبة الكرد في المناطق الشرقية من تركيا.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

الرئيس أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

أردوغان في اجتماع مع مسؤولي الحكومة التركية.

التشدد الديني يدفع بكلّ الذين لا يعتمدون هذا اللوقف في وجه حزب العدالة والتنمية، وهؤلاء يملثون أكثر من ثلث المجتمع التركي.

كما أنّ سياسة التمييز والمحاباة المذهبية تدفع فئات من المجتمع التركي تقدّر بحوالي ثلث هذا المجتمع إلى الوقوف في صف المعارضة رداً على هذه السياسة، ولا سيما اعتماد أساليب قمعية في فرضها، وحرمان أتباع المذاهب الأخرى من حقوقها وحرّيتها في ممارسة حقوقها واجباتها المذهبية بعيدا عن أيّ قسر أو اضطهاد أو محاباة، كما أنّ سياسة التمييز العرقي تضع مكوّنا هاما من الشعب التركي في مواجهة هذه السياسة، والمعصود بذلك المكوّن الكردي.